الأمم المتحدة

E/2012/NGO/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمكفوفين، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

060612 060612 12-30751 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يشكل المعوقون شريحة من أكثر شرائح المجتمع استبعاداً وأشدها تهميشاً، وتنطوي على نتائج اقتصادية واجتماعية متدنية للغاية. وحسب التقرير العالمي حول الإعاقة لعام ٢٠١١، يحظى المعوقون بصورة عامة، والمكفوفون أو ضعاف البصر، بصورة خاصة، بنسبة عمالة متدنية جداً وارتفاع معدلات البطالة لديهم بالمقارنة مع غير المعوقين. وتتراوح مستويات العمالة بين منخفضة بنسبة ٣٠ في المائة في جنوب أفريقيا، و ٣٨ في المائة في اليابان، إلى أعلى مستوى لها وهي ٨١ في المائة في سويسرا و ٩٢ في المائة في ملاوي. وتكشف الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية في ٥١ بلداً أن نسبة العمالة للمعوقين تبلغ ٥٢,٨ في المائة للرجال و ١٩,٦ في المائة للنساء مقابل ٦٤،٩ في المائة للرجال و ٢٩,٩ في المائة للنساء من غير المعوقين. ووفقا للدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الأفراد ممن هم في سن العمل في ٢٧ بلدا، يظهر التحليل أن نسبة توظيف المعوقين تبلغ ٤٤ في المائة مقابل ٧٥ في المائة للأشخاص غير المعوقين. وتبلغ نسبة عدم المشاركة ٤٩ في المائة مقابل ٢٠ في المائة، وهي أعلى من ضعفين إلى خمسة أضعاف من نسبة مشاركة الأشخاص ممن هم في سن العمل من غير المعوقين.

ويعد المكفوفون وضعاف البصر فئة متميزة في مجتمع المعوقين الذين يواجهون في معظم الأحيان عوامل تهميش متعددة بسبب نوع العاهة التي يعانون منها والحواجز التي يواجهونها. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يوجد ٢٨٥ مليون شخص من المكفوفين أو ضعاف البصر. ويعيش ما مجمله ٨٠ في المائة منهم في البلدان النامية ويعاني ٨٢ في المائة منهم من ظروف فقر مزمن. ويقدر البنك الدولي أن ٢٠ في المائة من أفقر الفقراء في العالم هم من المكفوفين أو ضعاف البصر، بشكل خاص، ومن المعوقين، بشكل عام. وغني عن القول أن معدلات العمالة لدى المكفوفين وضعاف البصر أقل بكثير ومعدلات البطالة أعلى بالمقارنة مع الفئات الأخرى من أصحاب العاهات. وتزيد معدلات البطالة بين الأشخاص المكفوفين أو ضعاف البصر بخمسة أضعاف وتزيد بضعفين بين الأشخاص في فئات الإعاقة الأخرى بالمقارنة مع الأشخاص غير المعاقين. وتبلغ نسبة المكفوفين ممن هم في سن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية والعاطلين عن العمل ٥٠ في المائة. ووفقا لدراسات مختلفة، تبلغ معدلات عمالة المكفوفين وضعاف البصر ٢٥ في المائة في البلدان المتقدمة و ١٠ في المائة في البلدان النامية.

إن المواقف السلبية المعيقة، والحواجز المؤسسية والهيكلية، بالإضافة إلى الفقر المزمن، وعدم الحصول على فرص كافية للتعليم العالي/الفني/التقني/المهني، وعدم القدرة على الحصول على رأس المال والهياكل الأساسية، وخطط وسياسات وبرامج الدولة الفعالة، وعدم امتلاك الأصول الإنتاجية، وما ينجم عن ذلك من سوء الصحة والمشاركة، تسهم جميعها بصورة كبيرة في تجريدهم من الإنسانية وانحدارهم في المجتمعات التي يعيشون فيها. ويعد توفير سبل العيش المفتاح الرئيسي لتمكين وتعزيز كرامة الفرد. إن حالة المكفوفين وضعاف البصر المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالعمل والعمالة وسبل العيش تفاقم أوضاعهم المعيشية وتحول دون مشاركتهم التامة من خلال استبعادهم بصورة منهجية وقسرية وحرمانهم من حقوقهم.

ولن تتحقق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ولا يمكن أن تتحقق تماما من دون معالجة المسائل المتعلقة بسبل عيش الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر على جميع المستويات. إذ تطلب المادة ٢٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الدول الأطراف وهيئات القطاع الخاص اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز فرص العمل وتنمية المهارات والإنتاجية وخيارات سبل العيش للمعاقين، بصورة عامة، وللمكفوفين وضعاف البصر، بصورة خاصة، من خلال حصولهم على التدريب والتعليم ورأس المال والعمالة. ويسهم الحصول على السبل المربحة وذات المغزى لكسب العيش مساهمة كبيرة في الحد من الفقر المزمن، وتعزيز المشاركة والقوة التفاوضية، والإنتاجية وكرامة الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر.

وكما ورد في المادة ٢٧ (١) من الاتفاقية المتعلقة بالعمل والعمالة، يؤكد الاتحاد العالمي للمكفوفين حق الأشخاص المعوقين، ولا سيما الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر، في العمل على قدم المساواة مع الأشخاص الآخرين، بما في ذلك الحق في إتاحة الفرص لهم لكسب سبل العيش في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق عمل وبيئة عمل منفتحة وشاملة وسهلة المنال للأشخاص المعاقين. لذلك، يدعو الاتحاد العالمي للمكفوفين جميع الجهات المعنية إلى كفالة المشاركة الفعالة والكاملة للمكفوفين وضعاف البصر في سوق العمل من خلال التدخلات الاستراتيجية التالية:

- القيام بمبادرات تعليم شاملة ضخمة وتوعية الأجيال من قبل الحكومة، ووسائل الإعلام، والأخويات، والمجتمع المدني ووكالات الشركات لاجتثاث الخرافات، والمفاهيم الخاطئة، والمعتقدات والأفكار الخاطئة السائدة لدى أرباب العمل عن قدرات وإمكانات وإنتاجية الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر، وتكلفة الاستثمار، والخوف من فقدان البصر من خلال إبراز نماذج ملائمة وكافية يحتذى بها

- وضع تدابير تشريعية وإدارية مناسبة لوضع حد للتمييز ضد الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر استنادا إلى العاهة في الحصول على التدريب، والتعليم، ورأس المال، والمساواة في الأجور، والتكنولوجيا، والأجهزة والتكنولوجيا المساعدة، والعمالة في مختلف القطاعات

- اتخاذ إجراءات إيجابية مناسبة وكافية لتعزيز فرص العمل وتنمية المهارات وفرص كسب العيش للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر في مختلف القطاعات من خلال وضع سياسات ملائمة، وإجراءات إيجابية، وحوافز ومبادرات محددة

- التشجيع على مشاركة أكبر للمجتمع المدني ووكالات الشركات في توفير العمل والعمالة وفرص كسب العيش للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر، حيث أخذ دور الدولة يتقلص وانخفضت مجالات التوظيف في القطاع العام كثيراً نتيجة العولمة السريعة والخصخصة وتحرير التجارة في أسواق اليد العاملة الأكبر في العالم

- ضمان التنفيذ الفعال لنظام الحصص في التعليم والعمالة، وبرامج التخفيف من حدة الفقر للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر من قبل الدول الأطراف والقطاع الخاص لتأمين الوسائل المناسبة لكسب عيشهم

- تنفيذ الإجراءات الإيجابية المناسبة والملائمة للتشجيع على مشاريع التوظيف الذاتي بين الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر من خلال تطوير مهارات إدارة الأعمال، والتحفظات، والحوافز والحصول على رأس المال للمشاريع التجارية

- تحسين فرص الحصول على الأجهزة والتكنولوجيا المساعدة، ومجموعات شاملة من برامج إعادة التأهيل، وتوفير بيئة عمل يمكن الوصول إليها، وإمكانية الوصول إلى وسائل النقل، والمعلومات بأشكال سهلة المنال وتنمية الشخصية من خلال استراتيجيات محددة بالتنسيق مع العديد من أصحاب المصلحة

- تعزيز التعاون الدولي الفعال بين البلدان والمجتمع المدني ووكالات الشركات والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز المشاركة الفعالة للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر في سوق العمل، والأنشطة الاقتصادية والإجراءات والعمليات الإنمائية

- كفالة الامتثال القانوني والتشريعي للشركات المتعددة الجنسية في العالم النامي، المطبقة في بلدانها، في تعزيز سبل العيش للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر

- التأكد من أن تتخذ الدول الأطراف، بالتعاون مع القطاع الخاص، التدابير المناسبة والملائمة لتحقيق الأمن الاجتماعي وحماية الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر وفقا للمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لبلوغ حياة كريمة ومستوى معيشي لائق

ويسر الاتحاد العالمي للمكفوفين أن يقدم الدعم المناسب والمحدد لأي من أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية من خلال منظماتنا الوطنية الأعضاء، وشركائنا وفريق الخبراء لجعل إدماج المكفوفين وضعاف البصر واقعا ملموسا.